أقيس لأن المضارع يصلح لأن يكون جزاء البتة فلولا أنه
خبر المبتدأ لم يدخل عليه الفاء وقال المبرد لا حاجة إليه
وارتضاه المرضي والمصنف لأنه ما ذكر في وجه الأفيسية
مندفع بما ذكرنا في وجه دخول الفاء عليه والصارف عن الجزم
هو الفاء كما مر وبعته الجزم في محل الجملة وأما المعمول بالتبعية
وهو الثاني من النوعين الآخرين الأنسب للأول والثاني لكن
غيبة الأسلوب لبعد ما بينهما وهو على ما في الكتب ما يتبع
سابقه في الإعراب وهذا تعريف جامع ومانع لكنه غير
مفيد للمبتدئ لاستلزام الدور بل مفيد لمن عرف هذه التبعية
بتتبع الموارد مثلا فاحتاج إلى مجرد معرفة الاصطلاح
ولذا تركه وكتفى بتعريفيه فسامحه على أن مفهوم التعريف
حاصل بملاحظة مفهوم هذا اللفظ بعد معرفة المعمول
بالأصالة حتى لو سلم عدم حصوله بهما فهو حاصل بإتمام الأحكام
فافهم وفي تعريفيه إلى الحاجب خلل أخبرتك في الامتحان
فحمة بالاستقراء ولا يجوز تقديم شيء منها أي الحمة على
متبوعها في السعة وأما في الضرورة الشعرية فيجوز تقديم
العطف بالحرف وكقوله عليكم ورحمة الله السلام وعاملها

مطلب المعمول بالتبعية

عامل متبوعها كما هو مذهب سيبويه أما في التصفة والتأكيد
وعطف البيان فلأن المنسوب إلى المتبوع في قصد المتكلم منسوب
إليه معه تابعه فلما استحق حكم العامل ونسب إليهما استحق عمله
المفرد منسوب إليه وكل والثاني هو الأول والمعنى استحق عمل ما نسب
عليهما معا ليحصل المطابقة بين اللفظ والمعنى وأما جعل العامل
فيهما معنويا كما ذهب إليه الأخفش فخلاف الظاهر المعنوي
بالنسبة إلى اللفظي كالشاذ النادر أو مقدرا كما ذهب إليه البعض
فخلاف الأول أيضا فلو يصار إلى الأدنى إذا أمكن العمل بالأعلى
الجلي وأما في البدل فلأن المبدل منه في حكم المطروح فكان العامل
باشر الثاني ووافقه المبرد والبرقي والزمخشري وابن
الحاجب وأما جعل العامل فيه نظير الأول للتفسير كما جعل الأ
خفش والرماني والفارسي وأكثر المتأخرين فخلاف الظاهر بين
والاستدلال بمثل قوله تعالى الحمد لله الذي خلقنا الرحمن ليبوتهم حيث
عمل في البدل نظير عامل المبدل منه وهو اللام مما ذليس كلا من البدل
والمبدل منه فقط بل هو مع المجاة والعامل فيهما هو جعلنا الآتي
وأما الاستدلال بأن البدل مستقل وفي المبدل منه فيأتي
مذهب سيبويه كما سبق لا مذهبهم كما زعموا وأما في العطف

Copyright © King Saud University